الأمم المتحدة S/2012/877

مجلس الأمن

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

أولا – مقدمة

١ – يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، المؤرخ ٢ أيار/مايو، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم تقريرا، بالتشاور مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن حالة المفاوضات بين السودان وجنوب السودان. ويُقدّم هذا التقرير وصفا لحالة امتثال الطرفين لذلك القرار من خلال تقييم الوضع الأمني على الحدود بين البلدين، وتقديم وصف للاتفاقات التي أُبرمت بينهما في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وتحليل للمسائل العالقة. وعلى ضوء البيان الذي أصدره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، يأخذ هذا التقرير في الاعتبار الوقت الإضافي الذي منح للسودان وجنوب السودان لتسوية المناطق المتنازع عليها والمطالب بها والاتفاق على عملية لتحديد الوضع النهائي لأبيي، إضافة إلى الوقت الذي منح لحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال للانخراط في محادثات مباشرة للاتفاق على وصول المساعدات الإنسانية والتسوية السلمية للنزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

ثانيا – معلومات أساسية

٢ – بعد انفصال جنوب السودان من السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، ظلّ عدد من المسائل الرئيسية بين البلدين دون حل، بما في ذلك الترتيبات الاقتصادية فيما يتعلق بالديون واستغلال النفط واستخدام البنية التحتية النفطية القائمة حاليا ووضع مواطني كل دولة في الدولة الأخرى وأمن الحدود وتسوية النزاعات الحدودية المتبقية وتحديد الوضع النهائي لأبيي. وللتوصل إلى تسوية، طلب الطرفان إلى فريق الاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ تسهيل المفاوضات بشأن هذه المسائل. وقد دعم مكتب مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب

271112 261112 12-59492 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السودان هذا الجهد ونسّق أنشطته مع الفريق وسائر الشركاء الدوليين. ومع استمرار المفاوضات، تدهورت العلاقات بين البلدين بسبب جملة أمور، منها المسائل الأمنية التي لم تحل على طول حدود لم تُرسّم بعد، والمسائل المالية المتصلة بنقل النفط ورسوم معالجته والاتهامات التي مفادها أن كل بلد يقوم بدعم الميليشيات المتمردة ضد البلد الآخر وبإيوائها. وقد تصاعدت الهجمات عبر الحدود والهجمات المضادة وعمليات القصف الجوي طوال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٢.

٣ - وعلى ضوء ذلك، توسط الفريق من أجل إبرام مذكرة تفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون في ١٠ شباط/فبراير وإبرام عدّة اتفاقات أخرى في آذار/مارس، وكان من المقرر أن يُقرّها ويوقعها رئيسا الدولتين في مؤتمر قمة رئاسي في مطلع نيسان/أبريل. غير أنّه، في ١٠ نيسان/أبريل، وعقب سلسلة من المناوشات، استولت القوات المسلحة لجنوب السودان على هجليج، وهي موقع أكبر حقل نفط متبق في السودان، بادعاء الثأر لعمليات القصف التي قامت بها القوات المسلحة السودانية عبر الحدود وعمليات توغلها. وقد دفع هذا النزاع عبر الحدود، وهو المواجهة الوحيدة بين دولتين في القارة في ذلك الوقت، بمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى التدخل واعتماد خريطة طريق في بيانه الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل، وقد أقرها مجلس الأمن في قراره ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، المتخذ في ٢ أيار/مايو ٢٠١٢.

٤ - ومن ثم، فقد طُلب إلى الأطراف، وهي السودان وجنوب السودان والحركة الشعبية/قطاع الشمال، معالجة مسائل الأمن وإنهاء المفاوضات لحل جميع الخلافات بينها سلميا. وقد تقرّر أن تُتّخذ الإجراءات التالية في غضون ثلاثة أشهر:

(أ) فيما يتعلق بالمسائل الأمنية بين السودان وجنوب السودان، ينبغي القيام بما يلي:

'١' الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية، بما في ذلك القصف الجوي؛

'٢' سحب جميع القوات المسلحة من جانبي الحدود دون شروط؛

'٣' تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وإنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، وفقا للخريطة الإدارية والأمنية التي قدمها الفريق إلى الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛

'٤' الكف عن إيواء الجماعات المتمردة ضد الدولة الأخرى أو تقديم الدعم لها؛

'٥' تفعيل اللجنة المخصصة، في إطار الآلية السياسية والأمنية المشتركة، لتلقي الشكاوى والادعاءات التي يقدمها كل طرف ضد الطرف الآخر والتحقيق فيها؛

'٦' الكف فورا عن الدعاية العدائية والبيانات التحريضية في وسائل الإعلام، فضلا عن عدم شن أي هجوم ضد الممتلكات والرموز الدينية والثقافية التابعة لرعايا الدولة الأخرى؛

'٧' تنفيذ الجوانب المعلقة من الاتفاق بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة لمنطقة أبيي المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١؛

(ب) ينبغي للسودان وجنوب السودان أن يستأنفا المفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن ما يلي:

'١' النفط والمدفوعات المرتبطة به؛

'٢' وضع رعايا كل دولة المقيمين في الدولة الأخرى؛

'٣' وضع المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها؛

'٤' ترسيم الحدود؛

'٥' الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

(ج) فيما يتعلق بالنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ينبغي لحكومة السودان والحركة الشعبية/قطاع الشمال أن يقوما بما يلي:

'١' التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض بناء على الاتفاق الإطاري المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة لمنطقة أبيي؛

'٢' قبول الاقتراح الثلاثي المقدم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، للسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين في المنطقتين.

ثالثا – المسائل الأمنية

٥ – لا يزال الوضع الأمني على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان متوترا طوال الفترة قيد الاستعراض ولكن عدد الحوادث عبر الحدودية المبلغ عنها قد انخفض بشكل مطرد عقب قيام مجلس الأمن باعتماد القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وقد تفاقم النزاع الدائر في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، فضلا عن أن الوضع قد تعقّد بسبب وجود مجموعات متمردة من دارفور، بما في ذلك حركة العدل والمساواة، بجانب الحركة الشعبية/قطاع الشمال. ولا يزال العديد من الانتهاكات المبلغ عنها غير مؤكد نظرا إلى محدودية فرص وصول بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى المناطق الحدودية في جنوب السودان، وعدم وجود للأمم المتحدة على الجانب السوداني من الحدود في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ولم تحقّق الأمم المتحدة على نحو مستقل إلا في عدد قليل من الحوادث التي أبلغ عنها ويرد وصفها أدناه.

وقف الأعمال العدائية والانسحاب غير المشروط

٦ – عقب تقارير قدمتها القوات المسلحة لجنوب السودان إلى البعثة بشأن اشتباكات متقطعة بين القوات المسلحة السودانية ووحدات تابعة لها على جانب جنوب السودان من الحدود في الفترة من ١ إلى ٤ أيار/مايو، أكدت دورية أرسلتها البعثة إلى لالوب في ٤ أيار/مايو وجود ثلاث حفر على بعد ٢٤ كيلومترا جنوب تيشوين و ٣٤ كيلومترا شمال بانتيو، داخل أراضي جنوب السودان.

٧ – وفي ٢٥ أيار/مايو، أكدت دورية تابعة للبعثة في روماكر، على بعد ١٢ كيلومتر جنوب وارقويت، وهي محلية تقع داخل المنطقة المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، على طول الجزء الممتد بين شرق دارفور وشمال بحر الغزال من نهر كير/بحر العرب، تقارير مؤكدة عن نازحين غادروا منطقة وارقويت بسبب اندلاع قتال بين القوات المسلحة لجنوب السودان والقوات المسلحة السودانية. وفي ٢٦ أيار/مايو، قام فريق تقييم مشترك بين الوكالات بتحديد هوية ٢ ٦٢٠ من النازحين في روماكر و ٦٤٥ بالقرب من قرية وارلانق. وفي اليوم نفسه، أفادت تقارير القوات المسلحة لجنوب السودان بأن طائرة من طراز أنتونوف قد حلقت فوق بلدة أويل. وأبلغ موظفو الأمم المتحدة عن سماع صوت طائرة تحلق فوق أويل في ذلك اليوم.

٨ – وبعد فترة من الهدوء النسبي على الحدود دون ورود تقارير عن وقوع أعمال عدائية كبيرة أو عمليات قصف جوي، أبلغت القوات المسلحة لجنوب السودان البعثة بأن القوات

المسلحة السودانية قد قصفت في ٢٠ تموز/يوليه روماكر، مما أدى إلى إصابة اثنين من المدنيين. وأرسلت البعثة دورية في ٢١ تموز/يوليه وأكدت وجود ست حفر ناجمة عن قنابل في مقاك دونك، شمال ولاية بحر الغزال. وأبلغت البعثة بأن كلا الجريحين قد نقلا إلى مستشفى أويل وأن أحد الضحايا قد مات متأثرا بجراحه. وأكدت السلطات السودانية وقوع القصف، لكنها أوضحت أنه كان ضد قوات تابعة لحركة العدل والمساواة، كانت قد عبرت الحدود إلى داخل الأراضي السودانية من جنوب السودان في قافلة تضم ما يزيد على ١٠٠ سيارة. وأشارت حكومة السودان إلى أنها سبق أن أبلغت سلطات جنوب السودان بأن أفرادا من حركة العدل والمساواة كانوا على وشك عبور الحدود من جنوب السودان إلى السودان، وطلبت من جنوب السودان منع تلك الحركة. وذكرت حكومة السودان أنه بسبب عدم قيام جنوب السودان باتخاذ أي إجراء، فإنها قد شنت العملية دفاعا عن النفس.

٩ - وقد أبلغ السودان وجنوب السودان عن عدد من الحوادث الأخرى عبر الحدود، لكن لم يتسن التحقق منها. وفي الوقت نفسه، واصل السودان الإصرار على أن القوات المسلحة لجنوب السودان كانت تحتل سماحة بولاية جنوب دارفور ونقطة العبور الواقعة في جسر على نهر كير/بحر العرب، وكذلك الميرم الجنوبية ومنطقة حول بحيرة أبيض، وتقع كلتاهما في ولاية جنوب كردفان.

١٠ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وقع الطرفان اتفاقا بشأن الترتيبات الأمنية، أكدا فيه من جديد التزامهما بنبذ الحرب وتنفيذ جميع الاتفاقات والترتيبات الأمنية التي تم التوصل إليها في المفاوضات السابقة، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بالانسحاب الفوري لكل قوات إلى الجانب الخاص بها من الحدود. ومن المقرر أن تحدد الآلية السياسية والأمنية المشتركة مزيدا من التفاصيل حول الجدول الزمني لانسحاب القوات وشروطه. وقد اجتمعت الآلية في جوبا في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد الطرائق واتخاذ خطوات محددة لتنفيذ جميع الاتفاقات الأمنية. وقد أحرزت بعض التقدم صوب هذا الهدف وستواصل وضع اللمسات الأخيرة لعملها في هذا الصدد في اجتماع مقبل يُعقد في الخرطوم.

تفعيل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها واللجنة المخصصة

١١ - في الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية، اتفق الطرفان أيضا على القيام فورا بتفعيل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح وفقا للخريطة الإدارية والأمنية التي قدمها إليهما الفريق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وينص الاتفاق على ترتيبات خاصة بمنطقة ”الأربعة عشر ميلا“، تنطوي على نزع السلاح منها تماما، بإشراف ودعم آليات تُنشأ في إطار الآلية

السياسية والأمنية المشتركة. واتفق الطرفان على الإبقاء على الوضع الراهن للآليات القبلية المشتركة لتسوية النزاعات بين عشائر الرزيقات ودينكا ملوال في المنطقة، وعلى القيام فورا بفتح ممرات العبور الحدودية العشرة المتفق عليها والتي تربط بين الدولتين.

١٢ - وينص الاتفاق كذلك على أن يقوم الطرفان فورا بتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وتفعيل اللجنة المخصصة باعتبارها لجنة فرعية تابعة للآلية السياسية والأمنية المشتركة، تُعنى بتلقي الشكاوى والادعاءات التي تقدمها كل دولة ضد الدولة الأخرى والتحقيق فيها، وسوف تحقّق في أي تهديدات ناجمة عن هذه الترتيبات من وراء المنطقة المنزوعة السلاح. ومن المقرر أن تتفق الآلية السياسية المشتركة على المزيد من التفاصيل بشأن تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بما في ذلك البدء في تنفيذ الخطة المقترحة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، كما هو موضح أعلاه.

إيواء المتمردين وتقديم الدعم إليهم

١٣ - قدّم الجانبان إلى مجلس الأمن اتهامات بإيواء ودعم كل جانب للجماعات المتمردة ضد الجانب الآخر خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع تجدّد التزام الطرفين بمذكرة التفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون المبرمة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، جدد الطرفان تعهدهما أيضا بوقف إيواء ودعم الجماعات المتمردة ضد الدولة الأخرى. وقد تعذّر التحقّق من تحقيق أي تقدم بشأن تنفيذ هذا التعهد في ظل عدم التفعيل الكامل للجنة المخصصة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ومضى كل طرف في اتهام الآخر طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الواقع، فقد أصبحت مسألة كيفية مراقبة الامتثال أكثر النقاط إثارة للجدل مما أدى إلى عدم إحراز تقدم بشأن تنفيذ الاتفاق الأمني في اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة المعقود في جوبا في تشرين الثاني/نوفمبر.

الدعاية العدائية

١٤ - منذ ٢ أيار/مايو، انخفضت أنشطة الدعاية العدائية والتصريحات التحريضية في وسائط الإعلام بشكل كبير، ولم ترد أي تقارير تفيد بوقوع أي حوادث أو اعتداءات كبيرة ضد الممتلكات والرموز الدينية والثقافية التابعة لمواطني الدولة الأخرى. غير أن ثمة تقارير تفيد بتدمير ممتلكات الكنائس والاستيلاء على المدارس المنتسبة إلى مواطنين من جنوب السودان في المناطق المحيطة بالخرطوم. وفي هذا الصدد، تفيد التقارير بأن السلطات السودانية أرسلت جرافات، في ١٨ حزيران/يونيه، تحت حماية الشرطة، لتدمير ممتلكات تابعة لكنيسة سانت جون الأسقفية الواقعة في منطقة الحاج يوسف بالخرطوم. وإضافة إلى ذلك، أفيد بأن

السلطات السودانية استولت دون مبرِّر على ثلاث مدارس تملكها الكنيسة الكاثوليكية، تقع واحدة في أم درمان واثنتان في منطقة مايو.

١٥ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، اتفق الطرفان أيضا على الوقف الفوري لجميع أنشطة الدعاية والتصريحات التحريضية في وسائط الإعلام. وفي الأسابيع التي تلت توقيع الاتفاقات، لم ترد أي تقارير تفيد بوقوع أنشطة دعاية عدائية أو اعتداءات على الممتلكات والرموز الدينية والثقافية التابعة لمواطني الدولة الأخرى.

تنفيذ اتفاق أبيي المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

١٦ - حسبما أفادت به قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي في وقت سابق، لا يزال تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في حالة جمود. ولم يتفق الطرفان بعد على العناصر الضرورية لإنشاء إدارة منطقة أبيي، ومجلس منطقة أبيي، ودائرة شرطة أبيي، وفرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من انسحاب جميع وحدات القوات المسلحة لجنوب السودان والقوات المسلحة السودانية من منطقة أبيي بدعم من القوة المؤقتة بحلول أوائل أيار/مايو، فلا تزال وحدة من وحدات الشرطة السودانية بحجم سرية منتشرة داخل منشآت دفرة النفطية، انتهاكاً للاتفاق. ومن شأن إحراز تقدم بشأن تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي أن يساهم إلى حد بعيد في تيسير تنفيذ الاتفاق.

١٧ - وفي حين أن القوة المؤقتة قد تمكنت من بسط الأمن في منطقة أبيي، فإن غياب المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق يثقل كاهل القوة، التي ليست مزودة بما يلزم لمعالجة مسألة القانون والنظام وغير ذلك من الخدمات الإدارية والاجتماعية مثل إعادة توطين العائدين. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وإدراكا للحاجة الملحة إلى تنفيذ الأحكام المعلقة من الاتفاق، أوصى الفريق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بأن ينفذ الطرفان الاتفاق بكامله، لا سيما فيما يتعلّق بإنشاء إدارة أبيي ومجلسها. ودعا مجلس السلام والأمن، في بيانه المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الطرفين إلى تنفيذ الاتفاق بكامله فورا.

رابعا - المفاوضات

١٨ - على إثر الضغوط الدولية المتضافرة الناجمة عن اعتماد مجلس السلام والأمن لخريطة طريق واعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، استأنف الطرفان محادثاتهما في ٢٩ أيار/مايو في أديس أبابا. ورغم ابتعادهما بذلك عن شفير الحرب وتحسن الحالة الأمنية بشكل كبير في الأسابيع والأشهر التالية، لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن جميع القضايا بحلول الموعد النهائي المحدد بموجب القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، وهو ٢ آب/أغسطس. ومع

ذلك، إضافة إلى الاتفاق بشأن صفقة النفط في ٣ آب/أغسطس، فقد نجح الطرفان في تضييق شقة الخلافات بينهما بشأن جميع القضايا خلال فترة الأشهر الثلاثة المنصوص عليها. واعترافا بهذا التقدم المهم، وبناء على طلب الفريق، أقر مجلس السلام والأمن، في بيانه المؤرخ ٤ آب/أغسطس، تمديد الموعد النهائي لمدة ستة أسابيع، وهو قرار أيده فيما بعد مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣١ آب/أغسطس (S/PRST/2012/19).

١٩ - والمفاوضات، التي استؤنفت في ٤ أيلول/سبتمبر، واختتمت بتوقيع تسعة اتفاقات في ٢٧ أيلول/سبتمبر، هي: اتفاق تعاون عام وثمانية اتفاقات مفصلة بشأن الترتيبات الأمنية والنفط والتجارة والأعمال المصرفية ومسائل اقتصادية محدّدة والمعاشات التقاعدية ومسائل الحدود ووضع رعايا كل واحد من البلدين في الآخر. ولا تزال القضايا المتعلقة بالمناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها بلا تسوية.

٢٠ - ويعد اتفاق التعاون العام بمثابة وثيقة جامعة للاتفاقات الأخرى ويؤكد من جديد التزام الطرفين بالمبدأ الأساسي المتمثل في إنشاء دولتين متجاورتين في السودان وجنوب السودان تتوافر فيهما مقومات البقاء. وقد التزم الطرفان بأن يتعاون أحدهما مع الآخر على تحقيق هذا الغرض. ويتوخى الاتفاق عقد اجتماعات منتظمة على مستوى القمة، والتعاون على المستويين الوزاري والتقني، ووضع آليات لتسوية المنازعات.

٢١ - واتفق الطرفان أيضا على التصديق على جميع الاتفاقات الموقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وفي الأسابيع التي أعقبت ذلك، وفي حين أنه قد أُعرب في جوبا والخرطوم عن اعتراض شديد على بعض جوانب هذه الاتفاقات، قد كفل توقيع الرئيسين المشروعية الضرورية التي تضمن تصديق كلا البرلمانين عليها. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، ألقى رئيس السودان، عمر حسن أ. البشير، كلمة أمام الدورة الافتتاحية للبرلمان السوداني وشدد على أهمية التعاون والتعايش السلمي مع جنوب السودان. وعُرضت الاتفاقات التسعة على البرلمان السوداني في ٩ تشرين الأول/أكتوبر وصدق عليها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٢ - وبالمثل، عقد برلمان جنوب السودان دورة استثنائية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر للنظر في الاتفاقات التسعة، بعد أن أقرها مجلس الوزراء ومجلس الولايات. وقد أيد بقوة كل من رئيس جنوب السودان، سلفا كير، ورئيس الجمعية التشريعية الوطنية، جيمس واني إيقا، التصديق على الاتفاقات، وردًّا على الانتقادات العامة وسوء الفهم فيما يتعلق بتنفيذ ما عرف باسم ''اتفاق الحريات الأربع'' (انظر الفقرة ٢٧) وتجريد منطقة الأربعة عشر ميلا من السلاح. وصدق البرلمان على الاتفاقات في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

النفط وما يتصل به من مدفوعات

٢٣ - أبرمت حكومتا السودان وجنوب السودان اتفاقا شاملا بشأن النفط وما يتصل به من مسائل اقتصادية، ينص على استئناف جنوب السودان إنتاج النفط، ويمنحها حق الاستفادة من مرافق المعالجة والنقل التابعة للسودان، ويحدد ما يقابل ذلك من رسوم العبور والمعالجة. وعليه، فمن المتوقع استئناف إنتاج النفط حالما يكون ذلك ممكنا من الناحية التقنية. ونظرا للصعوبات الاقتصادية التي تواجه كلا البلدين، سيعود هذا الاستئناف عليهما بالمنفعة ويوفر الموارد التي تمس الحاجة إليها لتعزيز اقتصاديهما. واتفق الطرفان أيضا على التنازل عن المطالبة بالمبالغ المتأخرة ذات الصلة بالنفط وغيرها من المطالبات المالية المعلقة المتصلة بالنفط، وإعفائها دون شروط.

٢٤ - ومراعاة للآثار المالية المترتبة في الاقتصاد السوداني عن انفصال جنوب السودان، ينص الاتفاق أيضا على تحويل مبلغ ٣,٠٢٨ بلايين دولار من جنوب السودان إلى السودان خلال السنوات الثلاث والنصف المقبلة. وأخيرا، لمراقبة تنفيذ الاتفاق، اتفقت الدولتان على إنشاء لجنة رصد معنية بالنفط تتألف من ممثلين للسودان وجنوب السودان، من المقرر أن يرأسها شخص تسميه مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٢٥ - ولدى توقيع الاتفاق، لم يتمكن السودان وجنوب السودان من الاتفاق بشأن نقل الحقوق فيما يتعلق بحصص مشاركة شركة النفط الوطنية السودانية في اتفاقات التنقيب وتقاسم الإنتاج داخل جنوب السودان. بيد أنهما قد اتفقا على مواصلة المناقشات بشأن هذه القضية بغية التوصل إلى اتفاق خلال شهرين.

المسائل الاقتصادية والمتعلقة بالتجارة والأعمال المصرفية

٢٦ - توصل السودان وجنوب السودان إلى اتفاقات بشأن مسائل اقتصادية مختلفة، والأعمال المصرفية المركزية والتجارة، فضلا عن اتفاق إطاري لتسهيل دفع استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة للموظفين المدنيين. ومن المزمع إنشاء لجان على المستويين الوزاري والتقني لضمان تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وأكد الطرفان من جديد مبدأ التنازل المتبادل فيما يتعلق بالمبالغ المتأخرة والمطالبات بين الدولتين، واتفقا على استخدام الإجراءات والآليات القانونية العادية لمعالجة المطالبات المتعلقة بالمتأخرات الخاصة، بما في ذلك حقوق التقاعد. وإضافة إلى ذلك، وسعيا إلى مواصلة تضييق الفجوة المالية والضريبية الناجمة عن انفصال جنوب السودان، اتفقت الحكومتان على اتباع ''نهج دولي مشترك'' لضمان تخفيف عبء الدين وتقديم الدعم المالي على الصعيد الدولي إلى السودان كجزء من مجموعة تدابير تضاف إلى الترتيبات المالية الانتقالية.

وضع الرعايا

٢٧ - وقع الطرفان أيضا على ''اتفاق الحريات الأربع''، وهو اتفاق إطاري بشأن وضع رعايا الدولة الأخرى والمسائل ذات الصلة، الذي سبق التوقيع عليه بالأحرف الأولى في ١٣ آذار/مارس. وينص على توفير حماية قانونية أقوى لرعايا إحدى الدولتين المقيمين في إقليم الدولة الأخرى، بما في ذلك حرية التنقل والعمل والإقامة والتملك. كما اتفق الطرفان على تعزيز التعاون لتزويد رعايا كل دولة من الدولتين بجميع الوثائق، بما فيها وثائق الهوية ورخص العمل، الضرورية لتيسير الاندماج.

٢٨ - واتفق الطرفان كذلك على إنشاء لجنة رفيعة المستوى مشتركة يرأسها وزيرا الداخلية في الدولتين، ستتولى مراقبة اتخاذ وتنفيذ التدابير ذات الصلة برعايا كل من الدولتين المقيمين في الدولة الأخرى. ولم تجتمع اللجنة بعد، مع أنه كان من المقرر أن تفعل ذلك في غضون أسبوعين من التصديق على الاتفاق.

الحدود

٢٩ - يشكل الاتفاق بشأن المسائل الحدودية تجميعا لطائفة من المسائل المتعلقة بالإدارة العامة للحدود (المنطقة الواقعة على جانبي خط الحدود بين الدولتين). ويُعتمد فيه مبدآن رئيسيان: ''الحدود المرنة'' و ''اتباع نهج الإدارة المتكاملة للحدود''. وتكفل الحدود المرنة تمتع الحدود بالسلمية والسلامة والأمن، والمحافظة على سهولة تنقل الأشخاص وتدفق التجارة والثروة الحيوانية عبرها. ويضع الاتفاق ترتيبات خاصة للنشوق (حركة الماشية من مرعى إلى آخر في دورة موسمية) ويضمن استمرار سبل المعيشة البدوية. وستشجع مبادئ نهج الإدارة المتكاملة للحدود على تحسين تنسيق الأنشطة المختلفة وإدارتها على طول الحدود، تحت إشراف مفوضية مشتركة للحدود، وبمشاركة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك مجتمعات المناطق الحدودية.

٣٠ - ولتوطيد نهج أوسع للإدارة المشتركة عند التنفيذ، اتفق الطرفان على إنشاء مفوضية مشتركة للحدود تكون رئاستها مشتركة على المستوى الوزاري ويدعمها عدد من اللجان الفرعية لمساعدتها في مهامها، بما في ذلك الجوانب المتصلة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية، وإدارة الموارد العابرة للحدود، والهياكل الأساسية للحدود وتنميتها، والمسائل القانونية والقضائية.

٣١ - وأكد الطرفان من جديد التزامهما بالترسيم المشترك لحدودهما المشتركة، الذي سبق أن وُقّع عليه بالأحرف الأولى في صيغة الاتفاق بشأن ترسيم الحدود في ١٣ آذار/مارس.

ولتيسير أنشطة ترسيم الحدود والإشراف عليها، التزم الطرفان بوضع الترتيبات المؤسسية الضرورية، بما في ذلك إنشاء مفوضية مشتركة لترسيم الحدود ولجنة فنية مشتركة.

المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها

٣٢ - على الرغم من التقدم الكبير في تضييق الفجوات بين مواقف البلدين، لم يتمكّن الطرفان من حل النزاع بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق التي اعتمدها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأُقرّت في قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وقد قدم الفريق عدة مقترحات تتناول على نحو شامل المناطق المتنازع عليها والمطالب بها على حد سواء، وذلك على أساس اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ وغيره من الوثائق التي أبرمت خلال الفترة الانتقالية.

٣٣ - ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود فيما يتعلق بتوصيف كاكا، وهي إحدى المناطق الخمس المتنازع عليها التي حددتها اللجنة الفنية للحدود واللجنة السياسية المشتركة المنشأة بموجب اتفاق السلام الشامل. ويدور الخلاف حول ما إذا كانت كاكا تشير فقط إلى بلدة كاكا كما يدّعي جنوب السودان، أو إلى منطقة كاكا، كما يصر السودان، الأمر الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على حجم الأراضي قيد النظر. ولم يتمكن الطرفان من حل هذه المسألة، على الرغم من الإحالة إلى السجلات والوثائق التاريخية من الفترة الانتقالية.

٣٤ - وكذلك عرقل الجمود القائم وضع الصيغة النهائية لاختصاصات فريق الخبراء المعيَّن من جانب الاتحاد الأفريقي. والفريق مكلف بتقديم رأي ذي حجية غير ملزم فيما يتعلق بحل مسألة المناطق المتنازع عليها، وذلك للمساعدة في التوصل إلى تسوية المسألة. ويمكن للطرفين إما أن يأخذا رأي الفريق في الاعتبار أو أن يواصلا التفاوض على أساس آخر، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى التحكيم.

٣٥ - وفيما يتعلق بالمناطق موضع الخلاف، لم يتمكن الطرفان أيضا من الاتفاق على توقيت العملية. فعلى الرغم من اتفاقهما على إعطاء الأولوية للمناطق المتنازع عليها، فالخلاف يكمن في ما إذا كان التعامل مع المناطق المطالب بها ينبغي أن يتم في عملية موازية لتسوية المناطق المتنازع عليها (موقف جنوب السودان) أو في عملية لاحقة لتلك التسوية (موقف السودان). واقترح الفريق المعني بالتنفيذ أنه، بينما يمكن لكل طرف أن يقدم مطالبات عن طريق الفريق، لن يُنظر في تلك المطالبات إلا بعد أن يقدم فريق الخبراء رأيه بشأن المناطق المتنازع عليها (الذي يتوقع أن يقدم بحلول نهاية عام ٢٠١٢)، وبعد أن يكون الطرفان قد نظرا في ذلك الرأي.

٣٦ - وخلال الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن المعقود في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، اقترح الفريق أن يعطي الطرفان فرصة أسبوعين إضافيين لاستكمال مفاوضاتهما بشأن كيفية تسوية المسائل المحيطة بالمناطق المتنازع عليها والمطالب بها، وهو اقتراح أيده مجلس الأمن. وإذا لم تتمكن الحكومتان من التوصل إلى تسوية في غضون الوقت المحدد، اقترح الفريق المعني بالتنفيذ أن يبدأ فريق الخبراء عمله على النحو الموضح في مشروع اختصاصات الفريق، على أن تترك مسألة كاكا فقط جانباً. وأيد مجلس السلام والأمن، في بيانه الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، مشروع الاختصاصات، وحث الطرفين على التعاون مع فريق الخبراء ودعاهما إلى تقديم كل ما يلزم من التعاون مع الفريق لدى أداء عمله.

٣٧ - وعلى الرغم من أن موقفي الطرفين من المسألتين لا يزالان متباعدين، فالاختلافات ليست مستعصية على الحل. ووافق كل من فريقي التفاوض على عقد الاجتماعات من جديد في غضون شهر واحد من توقيع الاتفاقات، لمناقشة مسألة كاكا وعملية تسوية وضع المناطق الحدودية المطالب بها على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس السلام والأمن.

الوضع النهائي لمنطقة أبيي

٣٨ - بعد رفض عدة مقترحات قدمها الفريق المعني بالتنفيذ بشأن هذه المسألة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ونظراً لعدم تمكن الطرفين من الاتفاق على حل بديل، طلب رئيسا السودان وجنوب السودان إلى الفريق أن يقدم اقتراحاً وحيداً لتسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، وبناء على الاتفاقات القائمة بين الطرفين، عرض الفريق على الرئيسين عملية شاملة تسمح بتحديد الوضع النهائي للمنطقة.

٣٩ - واقترح الفريق، في اقتراحه، إجراء استفتاء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تعده مفوضية استفتاء مشتركة يرأسها شخص يعينه الاتحاد الأفريقي. ويكون الناخبون المؤهلون للتصويت في هذا الاستفتاء سكان منطقة أبيي، في حين تتأكد المفوضية من أهلية الناخبين وتصدر القوائم الانتخابية. وستُمنح أبيي وضع خاص حتى بعد الاستفتاء، ويُكرَّس هذا في دستور البلد الذي يختار سكانها الانتماء إليه. وستتمتع حقوق الرعاة أيضاً بحماية القانون. وتُدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أبيي والمحليات المجاورة في جنوب كردفان والولايات المجاورة من جنوب السودان عن طريق طلب مشترك يُقدّم إلى الجهات المانحة الدولية، على أن يجري تقاسم إيرادات النفط المستخرج من منطقة أبيي بين أبيي وجنوب كردفان والحكومة الوطنية.

٤٠ - وبينما قبلت حكومة جنوب السودان باقتراح الفريق بأكمله، فقد رفضت حكومة السودان بعض أحكامه، ولا سيما الشروط المقترحة لأهلية الناخبين واقتراح أن يكون رئيس لجنة استفتاء أبيي شخصية دولية يعينها الاتحاد الأفريقي. وعندما لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى موقف موحد، طلب رئيس السودان تمديداً لفترة ستة أسابيع لمواصلة مناقشة المسألة. وأوصى الفريق بمنح هذا التمديد. وقبل مجلس السلام والأمن اقتراح الفريق وأثنى عليه، وقرر أن يمنح الطرفين فترة الأسابيع الستة الإضافية المطلوبة من أجل التوصل إلى اتفاق. ووفقاً للبيان الصادر عن المجلس في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، سيُعتمد الاقتراح على نحو نهائي وملزم ما لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على حل بديل. وقد كتب رئيس الفريق إلى رئيسي البلدين مبينا أنه، لما لم تعد لدى الفريق أي مقترحات أخرى يقدمها ولا يمكنه، من ثم، القيام بتيسير اجتماعات أخرى، فينبغي للطرفين أن يجتمعا ثنائيا للنظر في المسألة. ولكن الرئيسين لم يتخذا حتى الآن أي خطوات لمواصلة مناقشة هذه المسألة. ولا تزال حكومة السودان تصدر بيانات، بما في ذلك بيانات تصدر عن الرئيس، تذكر فيها أن الاقتراح لا يمكن قبوله بصيغته الحالية.

خامسا - النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق

٤١ - استمر القتال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتوقع أن يشتد مع انتهاء موسم الأمطار. ويصعب التحقق بشكل مستقل من التقارير الواردة عن أعمال العنف، بما في ذلك القصف الجوي، نظراً لأن العديد من المواقع المعنية نائية جغرافياً وليس للأمم المتحدة وجود فيها.

٤٢ - وفي حزيران/يونيه، فرَّ سكان بعض مناطق جنوب كردفان من كافينا (محلية البرام)، ومن دورات والدندور (محلية الريف الشرقي)، ومن الريف الغربي، وشات، وكرنقو، والريكة (محلية البرام)، ومن تلودي وبالونية (محلية كادقلي) وذلك هرباً من القتال بين حكومة السودان والحركة الشعبية/قطاع الشمال ومن القصف الجوي للقوات المسلحة السودانية. وفي ٥ حزيران/يونيه، وردت معلومات عن أن حركة العدل والمساواة، المتحالفة مع الحركة الشعبية/قطاع الشمال، هاجمت قريتي المجرور وأبوري في محلية غبيش (حوالي ٢٩٤ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من الأبيض، شمال كردفان) حيث نهبت أسواقاً محلية وسرقت شاحنات تجارية متوجهة إلى دارفور. وفي ٢٣ تموز/يوليه، أفادت وسائل الإعلام المحلية بأن اشتباكاً مسلحاً وقع بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل

والمساواة والجبهة الثورية السودانية في التبون (حوالي ٣٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من المجلد في شمال كردفان).

٤٣ - وفي مطلع آب/أغسطس، نزح المزيد من السكان في أعقاب القتال في قرية الموريب وبلدة العباسية (محلية العباسية). وفي ٤ آب/أغسطس، أعلن برنامج الأغذية العالمي عن مقتل أحد موظفيه وإصابة موظف آخر بجروح خطيرة بعد هجوم شنه مسلحون مجهولون على مقربة من حلة ياتو (حوالي ٨٠ كيلومترا إلى الشمال من مدينة كادقلي). وفي أواخر آب/أغسطس، تواصلت الاشتباكات المسلحة قرب أبو كرشولا في رشاد والموريب (محلية العباسية). وفي ٦ أيلول/سبتمبر، وردت أنباء عن وقوع اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية/قطاع الشمال بالقرب من قرية حجر الدوم، على بعد ٣٠ كيلومترا شمال شرق بلدة كلوقي، الأمر الذي أدى إلى مصرع ٢١ مدنياً. وأفادت وسائل الإعلام أيضا بوقوع اشتباكات في ٧ أيلول/سبتمبر بالقرب من قرية دوكة (على بعد حوالي ١٣ كيلومترا إلى الجنوب من مدينة كادقلي). وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أبلغ عن وقوع اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة في المجلد والديب في الجزء الشمالي الغربي من ولاية جنوب كردفان. وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت تقارير وسائل الإعلام وقوع اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية/قطاع الشمال في كلوقي وأنقاركو وحجر جواد.

٤٤ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، تحملت الحركة الشعبية/قطاع الشمال المسؤولية عن إطلاق ست قذائف هاون على مدينة كادقلي. وادعى الإعلام الرسمي أن الهجوم بقذائف الهاون أسفر عن مقتل سبعة من النساء والأطفال. وسقطت إحدى قذائف الهاون على مجمع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ولكنها لم تنفجر. ونقل جميع موظفي الأمم المتحدة في المجمع بعد ذلك إلى القاعدة اللوجستية القريبة التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وردت أنباء عن أحداث قصف جوي قامت به القوات المسلحة السودانية بالقرب من كادقلي. وبعد ذلك أطلقت الحركة الشعبية/قطاع الشمال عدة قذائف هاون على كادقلي، سقطت اثنتان منها قرب الناحية الجنوبية لمجمع اليونيسيف.

٤٥ - وتكرر وقوع اشتباكات في أيار/مايو وحزيران/يونيه بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية/قطاع الشمال، وذلك على طول طريق الكرمك - الدمازين في مناطق دنديرو وأولو وشالي، بولاية النيل الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حوادث قصف جوي من جانب القوات المسلحة السودانية في دنديرو وأولو وبالدوقو. وفي النصف الثاني

من شهر حزيران/يونيه وفي تموز/يوليه، اشتبكت القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية/قطاع الشمال بالقرب من الكرمك في دمم منصور ويابوس. وأبلغ أيضاً عن وقوع قتال في الكيلي (حوالي ٨٠ كيلومترا إلى الجنوب من الدمازين)، وبقيس (حوالي ٤٥ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من الدمازين)، في منطقة جبال فلكو (٤٠ كيلومترا إلى الشرق من بلدة قيسان في محلية قيسان)، وفي ديرنق (حوالي ٧٠ كيلومترا إلى الجنوب من الدمازين). وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر، نقلت وسائل الإعلام معلومات من الجانبين عن نشوب قتال بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية/قطاع الشمال في منطقة سُركُم (حوالي ٥٠ كيلومترا إلى الشمال من الكرمك). ولا يزال القتال يدور في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

٤٦ - بسبب استمرار القتال، استمر تدهور الحالة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وتؤكد وكالات الأمم المتحدة أن اللاجئين السودانيين ما زالوا يفدون من جنوب كردفان إلى ولايتي الوحدة وأعالي النيل في جنوب السودان بمعدل ١٠٠ لاجئ في اليوم تقريبا. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأرقام في الأسابيع القادمة، فمع انتهاء موسم الأمطار ستفتح الطرق ويتيسر السفر. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك أكثر ١٧٤ ٠٠٠ لاجئ في جنوب السودان و ٧٠٠ ٣٨ لاجئ في إثيوبيا من كلتا الولايتين. وما زال عدد النازحين غير معلوم بسبب انعدام إمكانية الوصول إلى المناطق.

٤٧ - وفيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بجنوب كردفان والنيل الأزرق في خريطة الطريق، وقع الشركاء الثلاثة (الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة) مذكرتي تفاهم: إحداهما مع حكومة السودان، في ٥ آب/أغسطس، والأخرى مع الحركة الشعبية/قطاع الشمال، في ٤ آب/أغسطس. وتحدد المذكرتان الطريقة التي ستقوم بها المنظمات الثلاث، بشكل مستقل، بإجراء التقييمات وتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين المتضررين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية/قطاع الشمال في الولايتين ورصد هذه المساعدات.

٤٨ - وفي حين أنه كان من المقرر أن تبدأ عملية وضع الخطط التشغيلية وتقييم الاحتياجات في غضون أسبوع من توقيع المذكرتين، فقد حدث تأخّر نظرا لعدم قيام المنظمات بنشر موظفين جدد على الفور، وللوقت الطويل الذي استغرقته العمليات الإجرائية. وبعد عقد اجتماعات تقنية في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، قدمت المنظمات إلى السلطات السودانية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر أحدث مشروع لخطتها لتقديم المساعدات الإنسانية والتقييم المستندة إلى البيانات الحكومية. وجرى في ٢٤ أيلول/سبتمبر

تقديم خطة مماثلة إلى الحركة الشعبية/قطاع الشمال، تعرض بالتفصيل خيارات التقييم وإيصال المساعدات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة. وجاء ردّ الحركة الشعبية/قطاع الشمال في ٩ تشرين الأول/أكتوبر برفض المقترح، حيث دفعت بأن المقترح جاء بعد فوات الأوان، عقب وعود واتفاق على تحديد إطار زمني أقصر. وكانت الحركة قد اقترحت في بادئ الأمر أن يُعقد بدلا من ذلك اجتماع رفيع المستوى مع المنظمات الثلاث والحكومة، تحت رعاية الفريق المعني بالتنفيذ والإيغاد، ولكنها أبلغت الفريق الثلاثي بعد ذلك بأنها ستقبل حضور اجتماع لمناقشة خطة العمل. وينتظر الفريق الثلاثي تأكيد تاريخ ومكان عقد هذا الاجتماع.

٤٩ - وكانت الحركة الشعبية/قطاع الشمال في غضون ذلك تعرب عن إحباطها للتأخر في إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها بعد أن وقعت على مقترح الفريق الثلاثي في وقت مبكر يعود إلى شباط/فبراير، كما كانت تتهم حكومة السودان بالتقاعس المتعمد، وتكثف من دعواتها لإيصال المساعدات عبر الحدود، وهو الأمر الذي تتّهم الحكومة بعض المنظمات غير الحكومية بممارسته بالفعل بشكل غير قانوني. ومن جهة أخرى، تتهم الحكومة الحركة الشعبية/قطاع الشمال بمنع المدنيين المحتاجين إلى المساعدة من الانتقال من منطقة القتال إلى المناطق الآمنة التي تسيطر عليها الحكومة للحصول على الغذاء الذي جهّزته للتوزيع. وبالتالي فإن الموقف ما زال أسير الإجراءات البيروقراطية التي لا تنتهي.

٥٠ - ويظل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تنفيذ المذكرتين، في ظل الحالة الراهنة التي يسودها القتال المستمر. وفي حين وافقت الحركة الشعبية/قطاع الشمال على وقف الأعمال العدائية لإتاحة المجال لإيصال المساعدات الإنسانية، لم تتخذ حكومة السودان الإجراءات اللازمة إلا فيما يتصل بالممرات الإنسانية خلال عملية التقييم وتوزيع المساعدات الإنسانية، و لم تعلن وقفا عاما لإطلاق النار. وبالتالي مارس الفريق المعني بالتنفيذ والفريق الثلاثي الضغط على الطرفين لبدء محادثات مباشرة والاتفاق على وقف فوري للأعمال العدائية كخطوة أولى، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهل بدرجة كبيرة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية/قطاع الشمال، إلى جانب تهيئة بيئة مؤاتية لإحراز تقدم في المحادثات على الصعيد السياسي.

التسوية عن طريق التفاوض

٥١ - فيما يتعلّق بموضوع التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، جمع الفريق المعني بالتنفيذ بين الحركة الشعبية/قطاع الشمال وحكومة السودان في ٢٦ تموز/يوليه لإجراء مفاوضات حول المسائل السياسية والأمنية التي هي سبب النزاع الدائر في ولايتي النيل

الأزرق وجنوب كردفان. وفي البداية، تمسك كلا الجانبين بإجراء محادثات غير مباشرة ووضعا شروطا مسبقة للدخول في محادثات مباشرة. فقد أصرت حكومة السودان على أن تفض الحركة الشعبية/قطاع الشمال ارتباطها العسكري والسياسي بجنوب السودان، وعارضت العودة إلى الاتفاق الإطاري الموقع في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، وهو الاتفاق الذي كانت قد نقضته بعد التوقيع عليه بفترة وجيزة. ودفعت الحركة الشعبية/قطاع الشمال بأنها فضت بالفعل ارتباطها السياسي والعسكري بجنوب السودان عند استقلاله في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، وأنه يلزم بالتالي اعتبارها حزبا سياسيا شرعيا في السودان قبل أن تدخل في محادثات مع الحكومة. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قدم الفريق المعني بالتنفيذ مشروعا لحل سياسي مستند إلى الاتفاق المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، يعكس وجهات النظر المذكورة أعلاه، ويراعى فيه تغيّر الظروف وما يجري حاليا على أرض الواقع. ولم يجتمع الطرفان في محادثات مباشرة قبل انعقاد جلسة مجلس السلام والأمن في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، التي أيد فيها المجلس مشروع المقترح المقدّم من الفريق وطلب من الطرفين بدء مفاوضات مباشرة تجرى بتيسير من الفريق وبدعم من رئيس الإيغاد، في موعد أقصاه ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يعقد ذلك الاجتماع بعد، مع أن أيا من الطرفين لم يرفض قرار المجلس من حيث المبدأ. ويحاول الفريق تحديد تاريخ مناسب لكلا الطرفين.

سادسا – ملاحظات

٥٢ – منذ أن بدأ مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن بذل جهود مشتركة لمنع تصعيد الأزمة، ابتعد السودان وجنوب السودان عن المواجهة المباشرة وعادا إلى الحوار السلمي لحل المسائل المعلقة بينهما في مجالات السلام والأمن والاقتصاد. بل إنه منذ اعتماد خريطة الطريق التي وضعها مجلس السلام والأمن وصدور القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، حافظ الطرفان على الهدوء النسبي عند حدودهما المشتركة وأحرزا تقدما كبيرا على صعيد تحسين العلاقات الثنائية. وأفضت الجهود المتضافرة التي بذلاها في سبيل إيجاد حلول دائمة، بتيسير من فريق التنفيذ ودعم من المجتمع الدولي، إلى توقيع تسعة اتفاقات بين البلدين في ٢٧ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا. وإنني أهنئ الرئيسين وفريقي التفاوض المرافقين لهما على روح القيادة التي تجلّت في التوصل إلى اتفاقات بشأن هذه القضايا الهامة. وأود أيضا أن أكرر شكري للفريق المعني بالتنفيذ على ما أظهره من قيادة متمكنة وما بذله من جهود حثيثة لمساعدة الطرفين على التوصل إلى هذه الاتفاقات. وهي ستؤدي، إن نفذت بشكل صحيح، دورا حاسما في توجيه التعاون والتنمية للبلدين وشعبيهما.

٥٣ - وتمثل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مجالات الأمن والعلاقات الاقتصادية والحدود المشتركة خطوات رئيسية نحو تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر للبلدين. ومن المشجّع أنه قد تم التصديق على هذه الاتفاقات جميعها من قبل البرلمان في كل من البلدين. وبات من المهم بمكان أن يوظف الطرفان الروح الإيجابية التي تولدت عن هذه الاتفاقات للحفاظ على الزخم والعمل على تنفيذ الاتفاقات بشكل كامل وسريع. ويعد الإنشاء الفعلي للمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها خطوة آنية بالغة الأهمية في هذا الصدد. وإنني أرحب بعقد اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في جوبا كخطوة هامة ومحمودة نحو تحقيق هذه الغاية. وأحث الجانبين على الإسراع للمضي قدما نحو التنفيذ العملي للاتفاق الأمني المبرم بينهما.

٥٤ - ويجب كذلك أن يواصل السودان وجنوب السودان بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن العمليات الكفيلة بمعالجة المناطق الحدودية المطالب بها والمتنازع عليها وبشأن الوضع المستقبلي لمنطقة أبيي. وإنني أشاطر الفريق رأيه القائل بأن خلافات الطرفين بشأن هذه القضايا ليست بالخلافات المستعصية على الحل، وأنه حري بالطرفين أن يستفيدا من المقترحات الوجيهة التي طرحها الفريق وأقرها مجلس السلام والأمن ليبرهنا مجددا على قدرتهما على تجاوز خلافاتهما من أجل إحلال السلام وتحقيق المصلحة المشتركة.

٥٥ - وقد أشار كل من مجلس السلام والأمن ومجلس الأمن إلى أهمية التصدي للتهديدات الناجمة عن الحرب الدائرة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. والحرب، التي تعد فصلا غير مكتمل من اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، ما برحت تخلف آثارا عميقة تمس العلاقات بين السودان وجنوب السودان وتمس أمنهما. ويعد اتفاق البلدين على ألا يدعم أحدهما متمردي الآخر أو يؤويهم وعلى إنشاء آليات لضمان الامتثال أمرا محمودا. غير أن الحالة الأمنية في هاتين الولايتين لا تزال غير مستقرة. فالحرب هناك مستمرة ولها آثار مدمرة، ولا سيما على المدنيين الموجودين في منطقة النزاع. وقد اضطر الآلاف إلى الفرار بحثا عن الأمان ومقومات البقاء في إثيوبيا وجنوب السودان.

٥٦ - ويؤسفني أنه لم يجر تنفيذ مذكرتي التفاهم اللتين وقعهما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مع حكومة السودان والحركة الشعبية/قطاع الشمال، كل على حدة، لتقديم المساعدات الإنسانية إلى المدنيين العالقين في منطقة القتال. ولم يتفق الجانبان على سبل تهيئة مناخ مؤات لإيصال هذه المساعدات بشكل آمن وبلا معوقات.

٥٧ - وتعد المعاناة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق نتيجة مباشرة للنزاع الدائر في تلك المناطق. وما من سبيل إلى وقف الأزمة الإنسانية إلا عن طريق تسوية النزاع.

ومن الواضح تماما أنه لتسوية النزاع سلميا وإتاحة المجال لمعالجة التداعيات الإنسانية، يعد الاتفاق على وقف إطلاق النار عن طريق المحادثات المباشرة أمرا بالغ الأهمية. وسيواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بطبيعة الحال، حث الجانبين على إزالة العقبات الإجرائية لكي يتيسر تقييم الاحتياجات بسرعة وإيصال المعونة الإنسانية إلى من يعيشون في منطقة النزاع، وذلك وفقا للمذكرتين الموقعتين مع كلا الجانبين، كل على حدة. وإن كانت التجربة العملية غير مشجعة حتى الآن. وإنني أحث مجلس الأمن على مؤازرة دعوتي الطرفين إلى وقف الأعمال العدائية على الفور، مما من شأنه إتاحة المجال لإيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وتهيئة مناخ يساعد على التوصل إلى حل سلمي للنزاع على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

٥٨ - وإني أرحب بما أبداه الرئيسان منذ ٢٧ أيلول/سبتمبر من التزام بالتعاون الثنائي وبناء دولتين لديهما مقومات الحياة، وأثني عليه. وقد قام كلا البلدين بالكثير لكي تحظى الاتفاقات بقبول دوائرهما الشعبية، رغم وجود مقاومة داخلية لا يستهان بها. وهناك ما يشير بقوة إلى أن الرئيسين، بالتزامهما هذا، يستطيعان قيادة التنفيذ السلس للاتفاقات الموقعة بالفعل وإبرام الاتفاقات التي لم توقع بعد. وسيلزم أن يقوم مجلس السلام والأمن، مدعوما بمجلس الأمن، وبالدور المستمر للفريق المعني بالتنفيذ، بتقديم التوجيه الحصيف من أجل استمرار إمداد كلا القائدين بالتشجيع والمساعدة. وإني أظل ملتزما تماما، بشخصي ومن خلال جهود مبعوثي الخاص في دعم الفريق، بمساعدة الطرفين في جهودهما الرامية إلى إنجاز اتفاقاتهما. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة على تنفيذ الاتفاقات بالتعاون مع جميع الشركاء الرئيسيين.

٥٩ - وأود أن أعرب عن امتناني للرؤساء السابقين ثابو مبيكي وبيير بويويا وعبد السلام أبو بكر لما بذلوه من جهود متواصلة، كأعضاء في الفريق المعني بالتنفيذ، لمساعدة الطرفين على تسوية خلافاتهما الطويلة الأمد. وأود أن أشيد إشادة خاصة بحكومة إثيوبيا، وأن أخص بالإشادة رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي ورئيس الوزراء الحالي هايليماريام دسالن لدورهما الهام في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة وتحسين العلاقات بين السودان وجنوب السودان. وقد ثبت أن إسهام إثيوبيا عظيم الأثر خلال الأشهر الأخيرة من المفاوضات، وما زال الإسهام الذي تقدمه لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي مهما. وفي هذا الصدد، أود كذلك أن أعرب عن امتناني لرئيس البعثة وقائد القوة الأمنية المؤقتة، الفريق تاديسي ويريدي تيسفاي.

٦٠ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري العميق لمبعوثي الخاص، هايلي منكريوس، وطاقمه لالتزامهم الراسخ بعملية المفاوضات، ولجهودهم المبذولة في سبيل توطيد السلام واستقرار الأوضاع في كل من السودان وجنوب السودان وفيما بينهما، على حد سواء.